الأمم المتحدة A/71/PV.25

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٢٥

الخميس، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

وثائق تتعلق بانتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي: استعراض قائمة المرشحين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستشير الجمعية العامة بشأن مسألة تتصل بالبند الفرعي (ب) من البند ١١٤ من جدول الأعمال المتعلق بانتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي، المقرر أن يجري يوم الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

في ذلك اليوم، ستشرع الجمعية في انتخاب ٣٤ عضوا في اللجنة، على أن تبدأ فترة ولايتهم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا للنظام الأساسي للجنة القانون الدولي، أبلغ الأمين العام حكومات الدول الأعضاء، في الوثيقة A/71/90، بقائمة المرشحين المقدمة ضمن الوقت المطلوب لتقديم الترشيحات – أي قبل ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي الوثائق A/71/90/Add.1 إلى A/71/90/Add.4، أبلغ الأمين العام الجمعية بالتطورات المتعلقة بالمرشحين، بمن فيهم المرشحون الجدد والانسحابات، منذ صدور الوثيقة A/71/90. وترد في الوثيقة A/71/83 و Add.1 بيانات عن مؤهلات المرشحين.

وفي ظل هذه الظروف، من الضروري للجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن ما إذا كان ينبغي قبول الترشيحات الجديدة على الرغم من تقديم أسماء أصحابها بعد الموعد النهائي، وما إذا كان ينبغي إدراجها في قائمة موحدة للمرشحين.

وقد اعتادت الجمعية إدراج طلبات متأخرة كهذه في قائمة موحدة. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الطلب إلى الأمين العام إصدار قائمة موحدة بأسماء المرشحين؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

البندان ١٢٠ و ١٢١ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قال الكاتب الأميركي مارك توين ذات مرة إن ”التحسين المستمر أفضل من الكمال المتأخر“. إنها رسالة ذات أهمية خاصة للدول الأعضاء في إطار جهودنا المتواصلة لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

لقد سعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١ إلى تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها من خلال مناقشة بند جدول الأعمال ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“. إنه عمل هام وتدريجي يتطلب التزاما عميقا بالمثل العليا للأمم المتحدة، وتفانيا في العمل لتحسين قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها وفقا للميثاق.

إن الجمعية العامة اتخذت في دورتيها التاسعة والستين والسبعين قرارين يخطو كل منهما خطوات هامة صوب تحسين عمل المنظمة ألا وهما: القراران ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠. وقام بالإعداد للقرارين السفير فلاديمير دروبنياك، ممثل كرواتيا، والسفير ويلفرد إيمفولا، ممثل ناميبيا. وأود أن أشكرهما على عملهما الجاد وقيادتهما بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، مما أدى إلى هذه النتائج.

إن إدراج تفاصيل في القرار ٣٢١/٦٩ عن عملية اختيار الأمين العام المقبل وتعيينه قد غيّر وعزز إلى حد كبير شرعية تلك العملية. وأبرزت الطريقة التي جرت بها العملية العمل الجيد الذي قام به الفريق العامل المخصص. وأود أن أشيد إشادة خاصة في هذا الصدد بسلفي، السيد ماغتر ليكتوفت. علاوة على ذلك، فإن أداء اليمين، ومدونة الأخلاقيات، وسلسلة من التدابير الأخرى المتعلقة برئيس الجمعية العامة، وهي أمور مدرجة في القرار ٣٠٥/٧٠، كانت تطورات حكيمة بشكل خاص. ويشرّفني أن أكون أول رئيس للجمعية العامة يبدأ مدة ولايته بالتعهد بالالتزامات الواردة في هذه الوثائق، فضلا عن تعزيز الجمعية العامة بناء على الأخلاقيات والشفافية والشمولية والفعالية.

والقراران ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ قد أثّرا بالفعل على أعمال الجمعية العامة بسبل هامة باعتبارهما معلمين هامين في خطة التنشيط، وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض هذه التطورات الرئيسية.

إن أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع الأمين العام، جرى التأكيد عليها في القرار ٣٠٥/٧٠. وهذا تطور أساسي يتعلق بكفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها، لا سيما وأنها تستعد لمهمة دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة. وإنني ملتزم التزاما عميقا بتنفيذ الجزء المتعلق بي في تنفيذ هذه الأحكام. وبغية تعزيز الشفافية وتحسين الاتساق عبر منظومة الأمم المتحدة، أقوم باطلاع الدول الأعضاء على كل اجتماع من اجتماعاتي الشهرية مع رئيسَي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع الأمين العام، وباطلاعها على نطاق المناقشات التي تجري.

ولا تزال المناقشات المواضيعية للجمعية العامة تمثّل آلية هامة للدول الأعضاء في سبيل مناقشة المسائل ذات الأهمية الحاسمة للأعضاء. بيد أنني استمعت بوضوح للشواغل التي أعربت عنها وفود عديدة إزاء ازدياد هذه المناقشات – التي صدر بها تكليف أو خلاف ذلك – خلال السنوات الأخيرة. لذا أنوي أثناء الدورة الحادية والسبعين التقليل من عدد هذه المناقشات، والنظر في سبل مبتكرة لكفالة أن تتمكن الدول

الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة من النظر في المسائل الآنية الملحّة بطريقة أكثر فعالية وكفاءة.

وقرار نقل توقيت انتخابات الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن لنحو ستة أشهر قبل اضطلاع الأعضاء المنتخبين بأدوارهم قد جرى تنفيذه للمرة الأولى في وقت سابق من هذا العام. وهذه ممارسة أثنى عليها بالفعل الذين انتُخبوا مؤخرا كأعضاء، باعتبار ذلك تطورا إيجابيا سيساعد على تيسير توليهم المسؤوليات بسلاسة.

وفي ما يتعلق بأساليب العمل، أعتزم مواصلة تعاوني الوثيق مع رؤساء اللجان الرئيسية لكفالة فعالية وكفاءة عمل تلك اللجان، وكذلك لتعزيز التآزر والتماسك، والحد من التداخل المحتمل في جداول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والمنتديات الأخرى ذات الصلة، لا سيما في ضوء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، أنوّه بأن ثمة أعمالا هامة أُنجزت أثناء الدورة السبعين لمؤامة جدول أعمال الجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأدارت هذه العملية باقتدار السفيرة ماريا إيما ميخيا فيليس، ممثلة كولومبيا، بدعم من رئيسَي اللجنتين الأولى والثانية ورئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي. وأتطلع إلى مناقشة السبل التي تكفل الاستفادة من هذه الجهود مع الدول الأعضاء خلال الدورة المقبلة.

وبالنسبة إلى الجمعية العامة نفسها، سوف أشجع رؤساء الفريق العامل المخصص على النظر في السبل التي تؤدي إلى تعزيز وحدته. وسيشمل ذلك، في رأيي، استكشاف السبل للحفاظ على مرتبة المناقشة العامة ومكانتها الخاصة لدى زعماء العالم والمنظمة، وزيادة تحسين الإعداد العام لهذا الأسبوع الرفيع المستوى وفعاليته. فعلى سبيل المثال، إن الحكمة من إثقال كاهلنا بأربعة اجتماعات رسمية رفيعة المستوى أثناء المناقشة العامة أمر يستحق النظر فيه بجدية. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أرى التركيز الذي انصب على الأخلاقيات خلال الدورة السبعين يشمل عمليات صنع القرار عموما، بما في ذلك البُعد الأخلاقي للانتخابات التي تتعلق بالمراكز والأدوار في الأمم المتحدة.

وبخصوص مسألة اختيار الأمين العام المقبل وتعيينه، حظيت التطورات الأخيرة فعلا باهتمام كبير، وستظل في صدارة جدول الأعمال خلال الدورة الحادية والسبعين. وعلى مدى الأيام المقبلة، أتطلع إلى الانتهاء من عملية التعيين بشكل صحيح، وتيسير الانتقال السلس والبداية القوية للأمين العام المقبل. ويشمل ذلك الجمع على نحو عاجل بين الدول الأعضاء والأمين العام المكلف ليتمكنوا من الانخراط في حوارات موضوعية بشأن مسائل من قبيل تعيين مسؤول كبير أو إصلاح الأمانة العامة. وخلال هذه العملية، كلفت مستشارَين خاصَين من مكتبي بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والمجموعات المعنية. وسوف يقدمان لي المشورة بشأن أفضل السبل للمضي قدما. وبعد الانتهاء من عملية اختيار الأمين العام المقبل وتعيينه، سيكون هناك العديد من الدروس التي سيتعلمها الفريق العامل المخصص وينظر فيها.

ويوفر القراران ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ أساسا صلبا للمداولات المقبلة بغية تعزيز العملية، بما في ذلك السبل الكفيلة بتوطيد دور الجمعية العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في هذه العملية.

أخيرا، إن الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة والشفافية والذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة توطّد بالفعل عمل مكتب رئيس الجمعية العامة. وبالإضافة إلى أداء اليمين ومدونة الأخلاقيات، كجزء من التزامي بالشفافية، تعهدت بأن يأتي الدعم المالي للمكتب عبر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، حيث ستكون جميع مصادر التمويل والنفقات خاضعة للتدقيق العام.

إنني أعتزم أيضاً أن أضمن أنَّ محاضر مكتب رئيس الجمعية العامة وذاكرته المؤسسية، ستُحفظ، في نهاية الدورة الحادية والسبعين، في مرافق حفظ السجلات والمحفوظات، التابعة للأمم المتحدة، وأن تُتاح للدول الأعضاء خلاصة لأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

و أعي تماماً أهمية انتقالٍ سلس بين رئاسات الجمعية العامة، يمكن جعله صعباً بترتيبات تقويمية وعوامل أخرى. لذا، فإننا نحتاج، بين مسائل أخرى، إلى النظر بعناية إلى توقيت الانتقال، بغية إتاحة وقت كافٍ في المكتب للرئيس القادم للجمعية العامة، لضمان أن يسير أسبوع الاجتماعات رفيعة المستوى بالقدر الممكن من الكفاءة. وإنني أتطلع إلى أن أناقش في الوقت المناسب سبُل المزيد من تحسين الاستمرارية والعمليات الانتقالية، مع الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أشكر مجدداً الدول الأعضاء، فضلاً عن الأمانة العامة – ولا سيما إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات – والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، على دعم مكتب رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك من خلال انتداب الموظفين.

إنَّ قدراً كبيراً من العمل الهام ينتظرنا جميعاً في جهودنا لتعزيز الجمعية العامة وتنشيطها، وضمان دورها بصفتها الجهاز التداولي، صانع السياسات والتمثيلي البارز في الأمم المتحدة. والدور المحوري للجمعية العامة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بالغ الأهمية، وعلينا أن نضمن أننا أيضاً مناسبون للمقصد بشكل أساسي. وإنني حالياً أتطلع إلى تعيين رؤساء مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، بغية تمكينه من مواصلة عمله الهام خلال الدورة الحادية والسبعين. كما أتطلع إلى مساهمة الجمعية الفعالة المستمرة في العملية في العمل الماثل أمامنا.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فان دِن أكِر (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد بيانيَ البلدان المرشحة: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الجبل الأسود، صربيا وألبانيا؛ والبوسنة والهرسك، البلد المرشح المحتمل لعملية تحقيق الاستقرار والانتساب؛ فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أشكركم، سيدي، على عقد الاجتماع العام اليوم. ونحن نتطلع إلى العمل معكم في المفاوضات بشأن القرارات طوال الأسابيع والأشهر المقبلة. وأود أن أشكر رئيس الجمعية في دورتها السبعين، السيد موغِتر ليكيتوفت، على مراقبته لعملية تنشيط الجمعية العامة ومشاركته فيها. كما أود الإعراب عن أخلص امتناني للرؤساء المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا، السيد فلاديمير دروبنياك والسيد ويلفريد إمفولا، على عملهما المتميز. ونتمنى للرؤساء المشاركين الجدد النجاح في السنة المقبلة، ونعرب عن دعمنا للعمل القادم، على أمل مواصلة التقدم البارز الذي أحرز في الدورة الأخيرة.

إنَّ آخر قرارين متعلقين بتنشيط أعمال الجمعية العامة كانا تأسيسيين. فالقرار ٣٢١/٦٩ مهَّد السبيل لعملية اختيارٍ أكثر شفافية للأمين العام في هذه السنة، ممَّا حسَّن الصورة العامة للأمم المتحدة وقابليتها للمساءلة. لقد انتهت تقريباً عملية الاختيار التاريخية لهذه السنة، وفي هذا الصدد، نتطلَّع إلى الجلسة العامة للجمعية العامة في الأسبوع المقبل. وإننا ممتنُّون لكم، سيادة الرئيس، على تسمية مستشارين خاصين اثنين، هما السفير إيوانيس فريلاس والسفيرة صوفيا بورغيس، لتيسير نتائج العملية.

ويتضمن القرار ٣٠٥/٧٠ أيضاً عناصر جديدة بارزة، تعزز المساءلة والشفافية والذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس

الجمعية العامة. وهي تشمل بشكل خاص نشر معلومات تفصيلية عن الشؤون المالية، الأسفار الرسمية، التوظيف وأنشطة مكتب الرئيس، نشر موجز مكتوب لتسليم المهام، فيه أفضل الممارسات والدروس المستفادة لخلَف الرئيس والدول الأعضاء، في صيغة موحَّدة، والحفاظ على المحاضر والذاكرة المؤسسية أثناء فترة ولاية الرئيس في المنصب، باستخدام المرافق الموجودة لحفظ السجلات والمحفوظات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنَّ في القرار ٣٠٥/٧٠ اتفاقاً على نشر الإفصاحات المالية بشأن الاضطلاع بواجبات الرئيس وإتمامها، بما ينسجم مع برنامج الأمم المتحدة القائم للإفصاح المالي. وبالإضافة إلى ذلك، نحن متَّفقون على أنَّه ينبغي التدقيق في جميع التبرعات عبْر مكتب أخلاقيات الأمم المتحدة، وعدم تلقِّي أية تبرعات عينية من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

لقد أُحرِز أيضاً تقدم خاص في مجالات أخرى، مثل إرساء مدونة أخلاقيات يراعيها الرئيس وأعضاء مكتبه أو مكتبها، وأداء قسَم فردي، كما شهدنا فعلاً قبل بضعة أسابيع، حين توليتم المنصب، سيادة الرئيس. وقد استُكمِل ذلك بالقرار لتعزيز التعاون والتفاعل بين البعثات الدائمة والأمانة العامة، عبْر حوارٍ تفاعلي وشامل. والجانب الآخر الجدير بتسليط الضوء عليه هو التقدم الجديد في الجهود لإيجاد فرص متكافئة للرجال والنساء، وضمان توازنٍ جنساني في منظومة الأمم المتحدة كاملة، وفي مكتب الرئيس. كل هذه العناصر وسواها، المتَّفق عليها في القرار المتَّخَذ حديثاً، ستضمن تعزيز الصورة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الرئيس.

إنَّ تعددية الأطراف الفعالة، وجوهرها الأمم المتحدة، تبقى مدخلاً. وتبقى أولوياتنا العليا تعزيز المنظمة بالاستناد إلى تمويلٍ فعال ومستدام، ينسجم مع القدرة الحقيقية على الدفع؛ وزيادة كفاءة أدائها، وهو ميدان فيه مجال لفعل المزيد. وفي هذا السياق، نبقى ملتزمين بتنشيط ودعم الجهود الهادفة إلى تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، بالانسجام مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وهناك حاجة خاصة إلى ذلك في سياق التحديات العالمية التي يواجهها العالم حالياً. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد أنه من المحتم اتخاذ خطوات محددة على جميع المستويات، بهدف الإنفاق بحكمة أكثر، والأداء بأساليب جديدة، وضمان أن تعمل المنظمة ضمن مستويات الميزانية المتفق عليها. والجهد المتواصل لإيجاد سُبُل جديدة ومبتكرة للعمل، أساسي إذا أردنا تحقيق تقديمٍ أكثر فعالية للولايات والاستخدام المستدام للموارد.

ونحن نعتقد أنه لا يمكن ضمان التنشيط إلاَّ حين تتخذ الجمعية العامة إجراءً ذات صلة بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك لدى المجتمع الدولي، ويعطي نتائج. وإذ تفعل ذلك، فإنها ترقى إلى مستوى دورها، بصفتها أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ومن الواضح أنَّ تنشيط أعمال الجمعية العامة محوري للإصلاح الإجمالي للأمم المتحدة.

وبالتركيز على المفاوضات التي تنتظرنا، نعتقد أنَّه ينبغي لقرارات هذه الدورة أن تهدف إلى توحيد العمل الذي تحقق حتى الآن، ونبقى ملتزمين بالعمل لتحسين كفاءة أداء الجمعية العامة وفعاليته. وفي هذا الصدد، يمكن لتعزيز دور المكتب لدعم أعمال الجمعية العامة، أن يكون أكثر جدوى ويحتاج إلى مزيد من الاستكشاف. ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من ترشيد أعمال اللجان المختلفة والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأخيراً، أود أن أشدِّد على الدور الهام للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأود أن أؤكد لكم أنَّ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سيواصلان المشاركة بإيجابية في إجراءات ذلك الفريق.

السيد بصديق (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على كل الجهود التي تبذلونها فيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتمثلة في تنشيط أعمال الجمعية العامة.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

اسمحوا لي أولا أن أشكر الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، على تحقيقهما نتائج إيجابية في دورتيها السابقتين تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة كعملية سياسية أكثر من كونها مسألة إجرائية، تهدف أساسا إلى تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الجهاز التمثيلي التداولي الرئيسي للأمم المتحدة في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وعليه، ينبغي أن تتم هذه العملية بطريقة شاملة للجميع وشفافة وتتسم بالكفاءة. إن تنشيط أعمال الجمعية في بيئة أكثر استجابة وتمكينها من ممارسة دورها وصلاحياتها على نحو كامل سيسهم بقدر كبير في تعزيز منظومة الأمم المتحدة بكاملها وفي تحسين الحوكمة الدولية والنهوض بتعددية الأطراف.

إن إجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وتحديد أسباب تأخير تنفيذها تحديداً واضحاً يكتسيان أهمية بالغة، بحيث يمكن إزالة القيود تدريجيا ويتسنى لتنشيط أعمال الجمعية العامة تحقيق كامل إمكاناته. وتشدد الحركة على أهمية تنفيذ قرارات الجمعية العامة على أساس غير انتقائي، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتنشيط أعمالها التي تتطلب متابعة أو مزيد من الإجراءات، على النحو المبين في قائمة رصد القرارات المعنية. ويجدر تسليط الضوء على أن تنفيذ بعض الأحكام يتوقف على الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نعيد التأكيد على دور الجمعية العامة وسلطتها، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، وطابعها الحكومي الدولي الديمقراطي الشامل، الذي أسهم إسهاما عظيما في تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق أهداف المنظمة. وتؤكد الحركة مجددا على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة، وتوجه الانتباه إلى ضرورة التشاور مع جميع الدول الأعضاء بشأن المبادرات والأنشطة المضطلع بها داخل المنظمة.

وفي سياق تزايد التحديات العالمية، تؤكد الحركة مجددا أن دور الأمين العام هو أحد أكثر الأدوار أهمية وصعوبة في العالم. وينبغي أن تتسم عملية تعيينه بمزيد من الشفافية والديمقراطية، وينبغي أن تشمل جميع الدول الأعضاء من خلال المشاركة الفعالة للجمعية العامة في عملية الاختيار والتعيين. وقد أعرب السيد ماغنز ليكتوفت، في رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر، عن أمله في أن تتمكن الجمعية العامة من التوصل إلى قرار – سواء عن طريق تعيين الميسرين أو عدم تعيينهم – بشأن صياغة قرار بتوافق الآراء لتعيين الأمين العام المقبل وأن يتم، بمجرد تلقي توصية من مجلس الأمن، اعتماد مشروع القرار في الوقت المناسب من أجل إعطاء الأمين العام المقبل وقتا كافيا للاستعداد. وأعرب أيضا عن أمله – ونحن نكرر الإعراب عن ذلك الأمل – في أن يكون من الممكن زيادة توطيد مبادئ الشفافية والشمول وترسيخها.

وقد أعادت حركة عدم الانحياز التأكيد مرة أخرى، في بيانها المتعلق بالاجتماع غير الرسمي للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في ٢٩ آب/أغسطس، على أن عملية اختيار وتعيين الأمين العام الجديد من قبل الجمعية العامة – وهي من أهم المسائل الجارية التي تتناولها الأمم المتحدة هذا العام – ينبغي أن تتم في امتثال كامل لولاية الجمعية العامة. ويشمل ذلك نظر الجمعية في مشروع القرار، الذي ينبغي أن تسبقه مشاورات مستفيضة وواسعة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتصويتها على توصية مجلس

الأمن عن طريق الاقتراع السري وفقا للمادة ١٤١ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفي ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة باختيار وتعيين الأمين العام، تواصل حركة عدم الانحياز دعوة مجلس الأمن إلى النظر، ليس الآن فحسب ولكن في المستقبل، في إمكانية اعتماد أكثر من ترشيح واحد وتقديمه إلى الجمعية العامة ليصب في مصلحة اختيار أفضل مرشح ممكن من بين أولئك المرشحين الذين يحوزون ويبدون، في جملة أمور، التزاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وسمات قيادية واسعة النطاق، وخبرة إدارية ودبلوماسية.

وعلاوة على ذلك، تدعو حركة عدم الانحياز رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن لمواصلة عقد اجتماعات غير رسمية في الوقت المناسب من أجل تبادل الآراء بشأن العملية الجارية لاختيار وتعيين الأمين العام المقبل. وفي سياق تحديد وتعيين أفضل شخص لمنصب الأمين العام، بما في ذلك من بين النساء المرشحات، يتعين استمرار إيلاء الاعتبار الواجب للتناوب الإقليمي وكذلك للمساواة بين الجنسين على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣٨ من القرار ٣٢١/٦٩ وفي الفقرة ٥٩ من القرار ٢٤١/٥١ وينبغي ألا ننسى أن الجمعية العامة هي الجهة المخولة باختيار وتعيين الأمين العام، وأن البت في الأمر متروك للجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن.

ونعتقد أيضا أن الممارسات السائدة في انتخاب الرؤساء التنفيذيين في أماكن أخرى من منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن تكون مناسبة في تعيين الأمين العام. وعليه فإننا نوصي بالنظر في الممارسات القائمة. وعلاوة على ذلك، تود حركة عدم الانحياز التأكيد على مسألة الوعود التي قطعها المرشحون مقابل الحصول على دعم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والتي يرد وصفها في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ (A/66/34).

ونحن نرى أنه لا ينبغي أن تحظى أي دولة عضو بوضع متميز في هذه المسألة. ولذلك من المهم أن لا يتعرض المرشحون للضغط، سواء قبل التعيين أو بعده، من أجل منح وظائف في الأمانة العامة لأشخاص من جنسيات معينة مقابل تقديم الدعم السياسي، حيث يتعارض ذلك بوضوح مع روح الميثاق. إن عملية اختيار الأمين العام الجديد سوف تختبر قدرتنا على الوفاء بالمعايير الأخلاقية المطلوبة. ويجب ألا تترك الجمعية العامة خارج الصورة، أو أن يطلب منها مجرد الموافقة التلقائية على القرارات التي يتخذها مجلس الأمن.

ومع إقرارنا بدور مجلس الأمن، فإننا نتطلع إلى شكل جديد من التعاون الإيجابي، مع قبول أوسع نطاقا للأمين العام وقدر أكبر من الكفاءة لوظائفه ومهامه. وأثيرت تلك المسألة، التي تكتسي أهمية قصوى لنا جميعا، في رسالتين موجهتين إلى الرئيس، الأولى باسم حركة عدم الانحياز مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والثانية باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦. وفي ٢٩ آب/أغسطس، نظم الرئيسان المشاركان اجتماعا لاستكشاف تلك المسائل مع الدول الأعضاء، استجابة لدعوة الرئيس. ونأمل أن تتواصل عملية التشاور طوال المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بتعيين الأمين العام.

ونغتنم هذه الفرصة لطلب المزيد من الإيضاحات من الرئيس بشأن الخطوات المقبلة والإجراءات التحضيرية اللازمة لتنظيم مشاورات واسعة وشاملة للجميع وشفافة مع جميع الدول الأعضاء قبل تقديم القرار المتعلق باختيار الأمين العام العاشر وتعيينه.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كاسيسي - بوتا (زامبيا).

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لكون القرار ٣٠٥/٧٠، وهو أحدث قرار بشأن تنشيط أعمال الجمعية

العامة، اتخذ بتوافق الآراء. ومع ذلك، علينا بكل تأكيد أن نتذكر أن مجموعتنا أبدت دائما مرونة كبيرة، حتى حينما كانت تساورنا الشكوك. ونأمل أن تؤخذ شواغلنا بعين الاعتبار الكامل خلال الجولة المقبلة للمفاوضات – التي ينبغي أن تكون لها كالمعتاد نتائج إيجابية – بشأن تقديم مشروع قرار فيما يتعلق باختيار الأمين العام وتعيينه واعتماد الجمعية لمشروع القرار بطريقة شفافة وديمقراطية.

ونشير إلى أننا أكدنا مرارا وتكرارا على بعض المسائل. وسنواصل القيام بذلك حتى نحقق أهدافنا.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تضم ١٠ دول أعضاء: إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار وبلدي بالذات، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وفي البداية، أود أن أشكر السفير فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا، والسفير ويلفريد إمفولا، الممثل الدائم لناميبيا، على أعمالهما الممتازة بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا ترحيبا حارا بالتقدم الذي أحرز خلال رئاستهما المشتركة، على النحو المجسد في القرار ٣٠٥/٧٠، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ١٣ أيلول/سبتمبر. كما تود الرابطة أن تعرب عن تقديرها للسيد موغنز ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، على التزامه ومسعاه في المضي قدما بجدول الأعمال المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ولا سيما التزامه بالشفافية والانفتاح.

وتود الرابطة أن تغتنم هذه الفرصة، مرة أخرى، لتهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، السيد بيتر طومسون. وتؤمن الرابطة إيمانا راسخا بأنه، في ظل قيادته، ستحقق عملية تنشيط الجمعية العامة المزيد من النتائج الإيجابية.

وتشعر الرابطة بالسرور من تنفيذ القرار ٦٩/٣٢١ بشأن عملية اختيار الأمين العام المقبل وتعيينه، ولا سيما عقد حوارات غير رسمية بين المرشحين والجمعية العامة، مما أتاح فرصة للمرشحين للتفاعل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي المضي قدما، ترى الرابطة أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القرار ٣٠٥/٧٠ ينبغي تنفيذه بإخلاص بغية الترتيب لإجراء عملية اختيار شفافة وشاملة للجميع من شأنها ضمان اختيار أفضل مرشح ممكن لمنصب الأمين العام.

ومن الأهمية بمكان أن تتاح للدول الأعضاء فرصة لزيادة إنعاش الأمم المتحدة وتنشيطها. وترى الرابطة أن التنشيط سيجعل المنظمة أكثر فعالية وشفافية وشمولا للجميع، ومن ثم مجهزة بشكل أفضل للاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وعلينا جميعا أن نعمل معا لتمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها بوصفها الجهاز التداولي وصانع السياسات والتمثيلي الرئيسي في الأمم المتحدة.

وترحب الرابطة بالتأكيد مجددا في القرار ٣٠٥/٧٠ على أهمية وفائدة التفاعل بين الجمعية العامة والمنتديات والمنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية بالشؤون العالمية التي تهم المجتمع الدولي. وتحيط الرابطة علما بتقرير الجمعية العامة عن المواءمة الاستراتيجية للدورات المقبلة للجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتسلم الرابطة بأوجه التكامل القائمة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥. كما نسلم بأهمية الحوار والتعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في المضي قدما بالعمل على تعزيز ذلك التكامل، على النحو الوارد في خطة العمل المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

إن الرابطة على أهبة الاستعداد لدعم تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية. وينبغي التنفيذ الكامل لأحكام القرار ٧٠/٣٠٥ ذات الصلة. وتعرب الرابطة عن شكرها وتقديرها للدول الأعضاء التي أعارت مواطنيها إلى مكتب الرئيس. ويسر الرابطة اعتماد الجمعية العامة هذا العام مدونة الأخلاقيات وأداء اليمين بوصفهما وسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة المعنوية والأخلاقية للرئيس ومكتبه.

وفي الختام، تؤكد الرابطة مجددا على التزامها بالانخراط بصورة فعالة وبناءة مع جميع الدول الأعضاء من أجل كفالة تحقيق نتيجة ناجحة لدورة اجتماعات الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونحن على ثقة بأنه، بتوفر النوايا السياسية الحسنة لجميع الدول الأعضاء، سنتمكن من التوصل إلى توافق الآراء وتحقيق نتائج ملموسة.

السيدة عبد الله (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأشاطر الزملاء الآخرين الإعراب عن تقديرنا لتوجيههما الممتاز وقيادتهما وللالتزام الذي أبدته جميع الأطراف المعنية بتمكين الفريق العامل المخصص من إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تنشيط الجمعية العامة بجميع جوانبها، بما في ذلك دورها وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

يشعر وفد بلدي بالتشجيع بعد الاعتماد الأخير للقرار ٧٠/٣٠٥ المعنون ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“ والقرار السابق ٦٩/٣٢١. إن ماليزيا تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للاو بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يظل إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما تنشيط أعمال الجمعية العامة، بندا سنويا هاما مدرجا في جدول الأعمال، بالنسبة لجميع أعضاء تلك الهيئة. ويقدر وفد بلدي المرفق المستكمل لتقرير الفريق العامل المخصص (A/70/1003)، الذي مكّن الدول الأعضاء من مواكبة تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بالتنشيط. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتقديم هذه المعلومات المستكملة، التي أتاحت للدول الأعضاء فهما أفضل للأسباب التي تقف وراء عدم تنفيذ القرارات. وفي حين أن الاستعراض الجاري لمجموعة القرارات المتعلقة بالتنشيط هو خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن العملية ينبغي ألا تتوقف عند هذا الحد. ومما لا شك فيه أن الخطوة المنطقية التالية، تتمثل في إيجاد السبل لمعالجة الأسباب الكامنة وإزالة أي قيود، مما يمهد الطريق لتنفيذ القرارات في نهاية المطاف.

وترى ماليزيا أنه ينبغي لنا أن نثابر في جهودنا الجماعية الرامية لكفالة أن تظل الجمعية العامة الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وهي أعلى هيئة رسمية للأمم المتحدة، لأنها تمثل الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة.

ونرحب بالدعم المستمر الذي تقدمه الجمعية العامة لتعزيز تفاعلات الأمم المتحدة الدولية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن مختلف القضايا العالمية. وستعمل ماليزيا بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى لمناقشة صياغة القرار المقترح بشأن تعيين الأمين العام في الوقت المناسب، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، والولايات وإجراءات التعيين الأخرى ذات الصلة.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام وفد بلدي بالعمل بصورة بناءة مع جميع الدول الأعضاء من أجل ضمان احتفاظ الجمعية العامة بدورها الرئيسي في مجال وضع السياسات والمعايير في الأمم المتحدة.

السيد إليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بعقد اجتماع الجمعية العامة اليوم بشأن تنشيط أعمالها. ونؤيد المبادرات الواقعية الرامية إلى زيادة فعالية

عمل الجمعية العامة عن طريق وسائل عدة، من خلال تحسين أساليب عملها، وتبسيط جدول أعمالها، الذي أصبح الآن مثقلا بشكل مقلق. ونحن نفترض أن هناك حاجة إلى مواصلة الانتقال إلى النظر في بعض بنود جدول الأعمال على أساس سنتين أو ثلاث سنوات، وإزالة البنود التي لم تعد مناسبة من حيث التوقيت.

ونؤيد المقترح المتعلق بتخفيف الأعمال خلال الأسبوع الرفيع المستوى، لا سيما في المناقشة العامة، لأنه عندما يكون رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في نيويورك، فلديهم بالفعل جدول زمني كامل للاتصالات الثنائية. وسيكون من المعقول الحد من عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى في ذلك الوقت. وينبغي توزيع البقية على مدار دورة الجمعية العامة.

وغني عن القول إنه ينبغي أن تستند أي محاولة للإصلاح إلى الامتثال الصارم لتوزيع الصلاحيات بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن يستكمل اليوم عملية اختيار أمين عام جديد. وجرت توصية الجمعية العامة بالنظر في ترشيح السيد أنطونيو غوتيريس. إن القرار ٣٢١/٦٩ قد أدخل مجموعة من العناصر الجديدة على الإجراءات المتعلقة باختيار الأمين العام الجديد، وعززها القرار ٣٠٥/٧٠ الذي اعتمد مؤخرا. وقام الاتحاد الروسي بدور نشط في تنسيقهما.

ونحن على استعداد للانخراط في المزيد من العمل البناء، للاستفادة إلى أقصى حد من الإجراءات القائمة بمشاركة جميع الدول الأعضاء. وجميع الأفكار جديرة بالنظر المتأني فيها. وبعد قولي هذا، يجب ألا ننسى أن هدفنا الرئيسي هو أن يتولى منصب الأمين العام المرشح الأكثر استحقاقا. إن اتخاذ مبادرات جديدة لا تستند إلى توافق في الآراء، قد يؤدي إلى انقسامات في الجمعية العامة تعقّد بشكل خطير عملية اختيار وتعيين الأمين العام الجديد الجارية بالفعل. ولذلك، لسنا مستعدين لدعم أي اقتراح بإدخال المزيد من التغييرات على الإجراءات القائمة.

وينطبق نفس الشيء على إعداد قرار الجمعية العامة بشأن تعيين الأمين العام. نحن نعارض محاولات تحميل تلك الوثيقة بعناصر سياسية خلافية، بينما هي في جوهرها وثيقة تقنية. وعلاوة على ذلك، فإن المناقشات المطولة بشأن مشروع القرار، قد تؤدي إلى التأخير في تعيين خليفة السيد بان كي – مون، وهو أمر قد يكون غير مرغوب فيه، من المنظور السياسي، ولن يساعد الأمين العام الجديد كثيرا لكي يلم بجميع جوانب عمل المنظمة.

ولدى النظر في تنشيط أعمال الجمعية العامة، فإننا نسمع الانتقادات الموجهة إلى مجلس الأمن، بما في ذلك القول بتعديه أحيانا على اختصاصات هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ونحن نتشاطر هذه الشواغل. وزملاؤنا في المجلس على علم بالتأكيد بترددنا إزاء المقترحات المتعلقة بضرورة نظر مجلس الأمن في المسائل المواضيعية، خصوصا العام منها. ونرى أنه ينبغي أن يركز المجلس على المواضيع القطرية، وعلى المسائل التي يجب عليه أن يتخذ قرارات محددة بشأنها.

ونلاحظ أنه في بعض الأحيان يعقد مجلس الأمن مناقشات مفتوحة لا ترتبط مباشرة بالمسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. ولدينا في بعض الأحيان انطباع بأن الجمعية العامة قد انتقلت في الواقع إلى قاعة مجلس الأمن. ونعتقد أن مناقشات من هذا النوع ينبغي أن تجري في الجمعية العامة، حيث يمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أخذ الكلمة على قدم المساواة. ومن شأن ذلك أن يعطي تنشيط الجمعية العامة فرصة إضافية للنجاح.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وسأبدي بعض الملاحظات الإضافية الموجزة بشأن المسألة قيد النظر.

أولا وقبل كل شيء، أنا على ثقة بأنني أتكلم أيضا باسم السفير إمفولا، ممثل ناميبيا، الرئيس المشارك المقتدر معي للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، عندما أقول بأنه كان من دواعي شرفنا تيسير عملية حيوية وهامة وبعيدة الأثر كهذه، خلال الدورتين التاسعة والستين والسبعين للجمعية العامة. وقد استمتعنا حقا بعامين مثمرين من المداولات في الفريق العامل المخصص، ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا لإسناد هذه المهمة الحاسمة لنا.

وحيث أن النتائج الملموسة للغاية المنصوص عليها في القرارين ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ معروضة علينا، وهما قراران اعتبرا أكثر من مرة وثيقتين أساسيتين، فإننا يمكن أن نقول بأننا قد أثبتنا بالتأكيد في الواقع مدى ما يمكن تحقيقه عندما تتوافر الرغبة لدى جميع الدول الأعضاء للمشاركة في إجراء مناقشة مواضيعية للعديد من الجوانب الحاسمة لمسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة. ومن خلال هذين القرارين، تظهر مرة أخرى أهمية قيمة توافق الآراء.

وتم إحراز تقدم ملحوظ قطعا في بعض المجالات الرئيسية من عمل المنظمة، خصوصا فيما يتعلق باختيار وتعيين الأمين العام، وزيادة الكفاءة والشفافية والمساءلة في الجمعية العامة ومكتب رئيسها. كيف نرى تطبيق ذلك في الممارسة العملية؟ اسمحوا لي أن أعطي بعض الأمثلة الجديرة بالذكر.

قبل بضعة أيام، جرى تعميم تقرير الرئيس السابق على الدول الأعضاء. وقد شهدنا مؤخرا لحظة تاريخية عندما أدى الرئيس الجديد للجمعية اليمين في هذه القاعة.

إننا في آخر المراحل النهائية لاختيار وتعيين الأمين العام المقبل، وهي عملية تجرى، للمرة الأولى، بطريقة مفتوحة وشاملة للجميع، وفقا للقرار ٣٢١/٦٩. وقد تمت معالجة بعض المسائل بنجاح وجرى إيجاد حلول مناسبة وفعالة لها. ومن ناحية أخرى، لا تزال هناك بعض المسائل التي ينبغي معالجتها على نحو سليم وشامل للجميع خلال هذه الدورة وما بعدها.

وأعتقد أننا قد اتفقنا في مداولاتنا السابقة على أن يكون الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة بمثابة منبر هام لتبادل الآراء بشأن الأجزاء المحورية لعمليات الإصلاح ولاستكشاف نطاقها وعمقها المحتملين. وحتى عندما لا يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عناصر معينة، فإن مما لا شك فيه أن جميع الدول الأعضاء تستفيد كثيرا من عمليات تبادل الآراء هذه. ولذلك، ينبغي أن يواصل الفريق العامل معالجة مختلف القضايا المهمة بهدف تعميق فهمنا لمختلف المواقف ومحاولة التقريب بينها.

وينبغي كذلك الإشارة إلى أنه خلال الدورة السبعين، دعا الفريق العامل المخصص أعضاء الأمانة العامة في عدة مناسبات إلى تزويد الدول الأعضاء بمعلومات إضافية وإجابات على بعض الأسئلة ذات الصلة بالمسائل المطروحة. وقد ثبت أن الحوار التفاعلي مع الأمانة العامة مفيد جدا للجميع، وهو يبرز كممارسة جديرة بالاتباع في المستقبل بكل تأكيد. وإذا أردنا ضرب مثال واحد فقط في ذلك الصدد، تتبادر إلى الذهن بوجه خاص مسألة نشر يومية الأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية الست طوال السنة.

وهناك، من دون شك، العديد من المجالات التي يتعين التركيز عليها في السنوات القادمة ومجال واسع للتحسين في إطار تنشيط الجمعية العامة، غير أنني ما زلت على ثقة بأن ما نشهده حتى الآن من تعاون بناء وعمل مبني على توافق

الآراء، وهو ما نسترشد فيه أيضا بقيادة الرئيس تومسون المقتدرة في الدورة الحادية والسبعين، سيواصل تمهيد الطريق نحو ممارسات جديدة ووضع معايير جديدة لعمل الجمعية العامة.

أشكر الجمعية مرة أخرى على دعمها وتعاونها وثقتها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود كذلك أن أعرب مجددا عن امتنان رئيس الجمعية العامة لسفيري كرواتيا وناميبيا على المشاركة في رئاسة الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إذ نبدأ عملية التنشيط مبكرا في هذه السنة، تود الولايات المتحدة بداية أن تشكر رئيسي الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة للسنة المنقضية، الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا، على قيادتهما الخبيرة للمناقشات طوال السنة وعملهما المثير للإعجاب من أجل المحافظة على توافق الآراء بشأن القرار السنوي.

لقد ناقش الفريق العامل، خلال اجتماعات السنة المنقضية، طائفة واسعة جدا من القضايا المتصلة بعمليات الجمعية العامة. وكان من بين المجالات ذات الأهمية الخاصة العمل المنجز بشأن زيادة الشفافية والمساءلة في مكتب الرئيس. إن معالجة أوجه القصور المؤسسي في المكتب المذكور أمر بالغ الأهمية. ومما يثلج صدورنا بشكل خاص الدلالة الرمزية لمدونة الأخلاقيات التي وُضعت لأعضاء المكتب وللقسم الذي أداه رئيسنا الجديد عندما تولى مهام منصبه في أيلول/سبتمبر.

وكرس الفريق العامل المخصص، في السنوات القليلة الماضية، الكثير من وقته وطاقته لعملية اختيار الأمين العام المقبل. وكما نعلم جميعا، فإن مجلس الأمن سيقدم توصيته الرسمية صباح هذا اليوم. ونعتقد أن أنطونيو غوتيريس سيكون قائدا فذا للأمم المتحدة. وبتعيين الجمعية العامة له، سيتولى السيد غوتيريس قيادة الأمم المتحدة في واحدة من أكثر المراحل أهمية من حيث النتائج في التاريخ الحديث. فهو سيرث بعض أعقد التحديات للسلم والأمن الدوليين ولحقوق الإنسان وللتنمية.

والأمم المتحدة تحتاج إلى زعيم صاحب رؤية في هذه المرحلة المعقدة، ونعتقد أننا وجدنا ضالتنا في أنطونيو غوتيريس. ففي ظل وجود عمليات تشريد للسكان في العالم أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، سيستفيد السيد غوتيريس من تجربته السابقة بصفته المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإيلاء اهتمام أكبر للاحتياجات الشديدة والعاجلة، وفي كثير من الأحيان، الماسة للمشردين. والولايات المتحدة واثقة في قيادة السيد غوتيريس وتفانيه وشفافيته وفعاليته وقابليته للمساءلة وانضباطه المالي والتزامه بالمبادئ التأسيسية الأمم المتحدة وتطلعاتها.

وقد برهن أنطونيو غوتيريس في مفوضية اللاجئين على قدرته على تحقيق نتائج حقيقية للناس الذين كانوا في أمس الحاجة إليها، فيما عكف على إصلاح هيكل بيروقراطي كان في حاجة إلى التغيير. والأمم المتحدة والرجال والنساء الشجعان الذين يخدمون المنظمة، في أماكن خطرة بعيدة عن ديارهم في الغالب، بحاجة إلى نوعية القيادة الموجهة نحو تحقيق نتائج التي أظهرها السيد غوتيريس طوال حياته الوظيفية، وهم جديرون بهذه القيادة. إنه في نظرنا الخيار الواضح للإشراف على المنظمة خلال هذه الأوقات المضطربة. وقد استرشدنا في هذه العملية بدرجة كبيرة بالابتكارات الواردة في القرار ٣٢١/٦٩ والتي عززها القرار ٣٠٥/٧٠ في الدورة السابقة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن عمليات التنشيط هذه جرت بإخلاص، وقد دعمناها بقوة. وفي نهاية المطاف، نعتقد أن مجلس الأمن قدم مرشحا ستلتف حوله الدول الأعضاء

وسيبعث تعيينه بأقوى رسالة بأن المنظمة قد اختارت قائدا يمكن أن يساعد في توحيدنا حول القضية المشتركة المتمثلة في النهوض بالأهداف النبيلة والبالغة الأهمية للأمم المتحدة.

وإذ يبدو أننا نبدأ عملية التنشيط في وقت مبكر هذا العام، فإننا نأمل أن يوفر ذلك فرصا للفريق العامل المخصص للعودة إلى بعض المسائل المحورية التي نعتقد أنها ينبغي أن تكون أولويتنا. فخلال السنوات العديدة الماضية، طُلب من الفريق العامل النظر إلى أبعد من مهمته الأساسية المتمثلة في زيادة كفاءة الجمعية وفعاليتها وشفافيتها. بيد أن توسيع نطاق عملنا إلى ما يتجاوز تلك الشواغل المركزية أو السعي إلى معالجة قضايا يجري النظر فيها بصورة متوازية في هيئات أو لجان أخرى لن يؤدي إلا إلى إضعاف جهودنا وسيتعارض مع هدفنا الرئيسي المتمثل في تبسيط وترشيد أعمال الجمعية.

وللمضي قدما، ينبغي أن نعطي الأولوية للجوانب الملموسة للتنشيط والتي ستسفر عن تحسينات حقيقية في عمل هذه الهيئة الهامة. وتشمل هذه التدابير ترشيد وتحديد أولويات جدول الأعمال لتجنب التداخل المهدر للوقت والطاقة، وذلك بهدف استبعاد المواضيع التي تجاوزها الزمن من جدول الأعمال والترتيب للنظر مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات في المسائل التي يمكننا عدم مناقشتها سنويا. فتخليص جدول أعمال الجمعية العامة من المواضيع التي تجاوزها الزمن سيتيح لها المزيد من الوقت لمعالجة القضايا المعاصرة الهامة، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة التركيز على العمل الهام لهذه الهيئة وزيادة الوعي به. وينبغي أن نحاول كذلك تحسين ممارسات اللجان الرئيسية وأساليب عملها.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة مشاركتها النشطة في تنشيط عمل الجمعية العامة وإلى العمل مع جميع الدول الأعضاء الأخرى بشأن هذه المسائل الهامة.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل الجزائر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أطرح خمس نقاط إضافية.

أولا، إن تنشيط الجمعية العامة هو عمل جار. وقد خطونا خطوات جبارة خلال العامين الماضيين باتخاذ القرارين التاريخيين ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ تحت القيادة المقتدرة للممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئهما على ذلك. ولكن يجب علينا ألا نكتفي بما حققناه. وكما سبق ذكره، فإن عملية تحسين عمل الجمعية العامة وعملياتها يجب أن تستمر. ويجب أن تستمر على أساس توافق الآراء وتوسيع دائرة هذا التوافق.

ثانيا، نرحب بالتزام الرئيس بتعزيز الشفافية والمساءلة والذاكرة المؤسسية لمكتبه.

ونحن نؤيد المبادرات العملية التي اتخذها السيد ماغتر ليكتوفت، الرئيس السابق للجمعية، لا سيما في إعداد وتعميم تقرير التسليم، الذي نرى أنه ساعد على تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب الرئيس، كما أنه حقق قدراً أكبر من الشفافية في عمل المكتب. ونقترح أن يبني الرئيس على هذا التقرير من خلال وضع قائمة بأفضل الممارسات التي يمكن أن يعتمدها الرؤساء القادمون في المستقبل. ونرحب أيضاً بقرار الرئيس استبقاء عدد من الموظفين، بما في ذلك رئيس مكتب سلفه. ونعتقد أن هذه المبادرات من شأنها أن تعزز المزيد من الاستمرارية والفعالية التنفيذية للمكتب. ونحث الأمين العام القادم على أن يجعل هذه المسألة من أولوياته، ونترقب مقترحات الأمين العام لإعادة النظر في مخصصات مكتب الرئيس من الميزانية.

ثالثاً، إن الجهود المبذولة لجعل عملية اختيار وتعيين الأمين العام والمدراء التنفيذيين الآخرين أكثر انفتاحاً وشفافية يجب أن تستمر. ونشيد بالمستوى الجديد من الانفتاح والشفافية، الذي بدأ على يد الرئيس السابق ليكتوفت، والذي أُرسي لاختيار وتعيين الأمين العام القادم. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إن تتاح الفرصة للجمعية العامة في أقرب وقت ممكن للانخراط في حوار تفاعلي هادف مع الأمين العام المعين، ونأمل أن يتم هذا الحوار غير الرسمي قبل تعيينه رسمياً من قبل الجمعية.

وتود سنغافورة أن تقترح أيضا أن ينظر رئيس الجمعية في إجراء حوار منتظم مع الأمين العام، ويمكن أن يكون في شكل لقاء مفتوح يعقد بانتظام مع جميع أعضاء الجمعية، يترأسه الرئيس. على أن يكون الهدف مواصلة البناء على التوجيهات والتفاهم القائم بين الجمعية العامة والأمين العام القادم.

النقطة الرابعة التي أود أن أتطرق إليها هي ضرورة إلا تتوقف التحسينات في عملية التعيين عند الأمين العام وأن تمتد لتشمل كل التعيينات في المناصب العليا الأخرى داخل المنظمة. وندعو الأمين العام القادم إلى إجراء التعيينات على أساس الجدارة، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية والتوازن الجغرافي، وكذلك ضمان أعلى معايير الكفاءة والجدارة والنزاهة. ولا نعتقد أن تعيين كبار المسؤولين، وخاصة وكلاء الأمين العام والأمناء العامين المساعدين، ينبغي النظر فيها باعتبارها جزءاً من أي اتفاق أو صفقة سبق الاتفاق عليها بين حفنة من البلدان.

خامساً وأخيراً، يعتبر وفدي تحسين أساليب العمل في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية مسألة مهمة جداً. وأحد أولوياتها ضمان أن تكون جداول أعمال الجمعية العامة، وخصوصا جداول أعمال اللجان الثانية والثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات التابعة له، مترابطة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد اعتمد قادتنا ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية، وعلى عاتقنا جميعاً تقع مسؤولية تحقيقها.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الرئيس قد جعل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أولوية رئيسية. ونتطلع إلى مذكرته الاستراتيجية بشأن هذا الموضوع، وسنعمل معه لتحديد أفضل السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تعمل مع الدول الأعضاء من أجل إحداث تغيير لصالح مواطنينا. وأود أيضاً الإعراب عن تأييدنا لتعليقات الرئيس بشأن ضرورة إعادة النظر في ترتيبات الأسبوع الرفيع المستوى في مستهل الدورة الجديدة للجمعية العامة. ينبغي أن ينصب هدفنا على عقد عدد أقل من الاجتماعات الرفيعة المستوى ولكن مع محاولة كفالة أن يكون ما سيعقد من الاجتماعات هذه أكثر تركيزاً وفعالية.

وأود أن أختتم بالقول إن لدينا كل الثقة في أن الرئيس سيبني على الأسس القوية التي أرساها سلفه وسيأخذ الجمعية العامة إلى آفاق جديدة من الشفافية والمساءلة والكفاءة والشرعية. ووفدي مستعد لمواصلة العمل معه وفريقه بشكل وثيق وتقديم إسهام إيجابي في هذه العملية.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للرئيس على عقد جلسة اليوم وعلى بيانه الذي يحدد بوضوح مجالات تركيزه ونواياه. ويتفق وفدي مع الآخرين في النظر إلى القرارين ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠، بشأن التنشيط، باعتبارهما عمل ريادي. كما نود أن نعرب عن خالص امتناننا للسفيرين فلاديمير دروبنجاك، كرواتيا، وويلفريد إمفولا، ناميبيا، على عملهما الجاد وحنكتهما في رئاسة الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

ولعلنا نذكر جميعاً أنه كانت هناك حاجة ملحة وعاجلة لضمان الشفافية في مكتب رئيس الجمعية العامة خلال الدورة

السابقة. وفي الواقع، كان أداء القسم ومدونة قواعد السلوك الذي قرره الرئيس أهم إنجازات القرار ٣٠٥/٧٠. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لالتزام الرئيس طومسون وفريقه بمواصلة ضمان الشفافية في عمل المكتب. ونحن لن ندخر جهداً لمواصلة العمل مع المكتب بشأن هذه المسألة المهمة جداً.

فيما يتعلق باختيار الأمين العام القادم، يرحب وفدي بالتوصية بتعيين السيد أنطونيو غوتيريس التي رفعها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للتو. والمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن ”تعين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن“. وفي حين أن من المشروع أن جميع أعضاء الجمعية ينبغي أن يشاركوا في هذا الشأن، ليس لدينا متسع من الوقت، بالنظر إلى عدد التحديات الملحة التي نواجهها اليوم. ولأنه لا يمكن السماح بأي تعطيل، فمن واجبنا المشترك في الجمعية العامة تعيين الأمين العام القادم في أقرب وقت ممكن، كيما يتاح للأمين العام المعين ما يكفي من الوقت للتحضير للانتقال وتسلم العمل من سلفه. والرئيس قد عمم رسالة بهذا الشأن على جميع الممثلين الدائمين في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ويرحب وفدي بالمبادرة التي اتخذها لتحريك الأمور إلى الأمام في أقرب الآجال. وسنناقش هذا الموضوع في المستقبل القريب جداً بكل تأكيد.

أود الآن أن أتطرق إلى موضوع عملية صنع القرار في الجمعية. ففي حين درجت الجمعية العامة على تعيين الأمين العام بالتزكية منذ عام ١٩٧١، تبين السجلات أن تعيين أول ثلاثة أمناء عامين تم من خلال التصويت في الجمعية. وسيكون من المثير للاهتمام بالنسبة لنا إعادة النظر في الممارسات السابقة للتعيين بالتزكية ومناقشة هذه المسألة بصورة دقيقة. فإذا ما أجري تصويت، فإنه سيعطي الجمعية صوتاً مستقلاً عن مجلس الأمن. ومع ذلك، يود وفدي التأكيد على أن الأمين العام ينبغي أن يحصل على دعم إجماعي من الدول الأعضاء في نهاية العملية.

وأثناء الدورة الحادية والسبعين، سيكون من المهم مواصلة مناقشاتنا بشأن تنشيط الجمعية، وأساليب عملها بصورة خاصة وأساسية.

وقد عملت اليابان بنشاط ملحوظ في مسألة تحسين أساليب العمل. فعلى سبيل المثال أدى القرار ٣٠٧/٦٨ إلى تغيير موعد عقد انتخابات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من تشرين الأول/أكتوبر إلى حزيران/يونيه. ولتحقيق الهدف المنشود من القرار المتمثل في إعطاء الأعضاء الجدد مزيدا من الوقت للاستعداد للعضوية، اقترحت اليابان – بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى – أن يعيد الفريق العامل غير الرسمي النظر في الترتيبات الانتقالية لأعضاء المجلس المنتخبين حديثا. وفي ١٥ تموز/يوليه وبعد مشاورات مكثفة، أصدر مجلس الأمن مذكرة رئاسية جديدة وردت في الوثيقة S/2016/619، وهي تدعو الآن الأعضاء المنتخبين حديثا لحضور اجتماعات المجلس اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر. وتضفي المذكرة أيضا مزيدا من الشفافية والشمول على عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية.

وتشكّل مسألة ترشيد أعمال الجمعية العامة تحديا ملحّا أيضا. ومثلما دعونا في العام الماضي، فإنه ينبغي لنا النظر في بنود جدول الأعمال التي تجرى مناقشتها حاليا كل سنتين أو ثلاث سنوات. ونتطلع إلى العمل مع الرئيس المنتخب على هذه المسألة خلال الدورة الحالية.

ومثلما حوّلنا انتخابات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مواعيد مبكرة، فإن بإمكاننا أيضا النظر في عقد انتخاب رئيس الجمعية العامة في وقت مبكر حتى يتاح للرئيس المنتخب ما يكفي من الوقت لتشكيل فريقه والتحضير

لتسلُّم مهامه. وقد قدّم وفد بلدي ذلك الاقتراح سلفا في اجتماع الفريق العامل المخصص المعقود في آذار/مارس. وأعتقد أن هذه الفكرة تتسق مع الاقتراحات التي قدّمها العديد من رؤساء اللجان الرئيسية التي تشدد على ضرورة عقد انتخابات مبكرة بغية كفالة الانتقال السلس.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن اليابان مستعدة لدعم رئيس الجمعية العامة والإسهام بشكل بنّاء في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة الرامية إلى زيادة تعزيز فعالية الأمم المتحدة وشفافيتها.

السيدة كريسناميرثي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، تود إندونيسيا أن تشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة للغاية. ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تتسم الكثير من التحديات التي تواجه عالمنا اليوم بكونها ذات أبعاد متعددة ومترابطة وتتطلب استجابة مترابطة متعددة الأبعاد أيضا، فضلا عن دعمنا لها جميعا بقوة. وليس ثمة منبر أفضل من الجمعية العامة للتصدي لسلسلة من المسائل العالمية، لأنها تمثّل عضوية الأمم المتحدة بأسرها على نحو فريد، بما لديها من رؤى غنية وحكمة جماعية. وتكتسي الإجراءات التي يتخذها الأعضاء في الجمعية وقيادتهم ودعمهم بأهمية بالغة لتمكينها من التوصل إلى حلول من شأنها أن تمكّنها من أداء مهامها. وفي حين ينبغي أن تدرس الجمعية العامة المشاكل التي تهم الدول الأعضاء وتتوصل إلى إجابات مقنعة، ينبغي أن ينفّذ أعضاؤها كل القرارات التي تتخذها بشكل فعال أيضا .

وعلى مر السنين، ما فتئت اللجان الرئيسية للجمعية العامة وأجهزتها الفرعية تحرز تقدما جديرا بالثناء في العديد من المسائل. وقد كانت اجتماعات الجمعية العامة الرفيعة المستوى بشأن بعض المشاكل الهامة من قبيل الأوبئة والكوارث الطبيعية والسلام والأمن والتنمية ذات أهمية حيوية أيضا في تعزيز فهمنا المشترك وحشد الدعم الدولي. ولكن من الواضح كذلك أن هناك ثغرات في جهود التنفيذ. وينبغي أن يتحمّل جميع أصحاب المصلحة مسؤولياتهم عن تنفيذ قرارات ومقررات الجمعية، الأمر الذي يسهم بدوره في الهدف العاجل المتمثل في تنشيط الجمعية العامة.

وتؤيد إندونيسيا تماما تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم للغاية أن نعمل جميعا على تعزيز الوضع المركزي للجمعية بوصفها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي والمعني بصنع السياسات في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تشيد إندونيسيا بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة تحت قيادة رئيسيه المشاركين خلال الدورة السبعين، سفيري كرواتيا وناميبيا. ويشدد نظر الفريق العامل المخصص في جميع المواضيع الأربعة المعروضة عليه والمقترحات المتعلقة بها، على النحو المبين في تقريره السنوي الأخير وحصرها (A/70/1003) على المجالات التي شهدت تقدما بارزا، وتلك التي ما تزال تتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات.

وقد شهد العام الماضي إحراز تقدم رئيسي ينبغي لنا الاستفادة منه. وبدءا من القرار التاريخي ٣٢١/٦٩، والرسالة المشتركة من رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن طلب تقديم المرشحين لمنصب الأمين العام والحوارات غير الرسمية التي جرت بين الدول الأعضاء والمرشحين، فقد فُتحت نافذة جديدة من شأنها أن تجعل عملية اختيار الأمين العام ذات طابع تشاركي أكثر. وينبغي أن نكفل معا قدرة الجمعية العامة على مواصلة الاضطلاع بدور قيادي في ضمان جعل العمليات الحالية والقادمة لاختيار وتعيين الأمين العام أكثر انفتاحا وتشاركية وشفافية.

ومن الضروري أيضا أن يكون تعيين الرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين الآخرين، سواء في الأمانة العامة أو في الميدان، من الأمثلة الواضحة للتعيين على أساس الجدارة والتمثيل الجغرافي المتوازن. وينبغي – على وجه الخصوص – إيلاء الاعتبار الواجب للرعايا المؤهلين من البلدان النامية التي ما زال تمثيلها ناقصا.

وشهدت الدورة السبعون أيضا التعجيل بانتخابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشغل المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن بحيث تعقد الآن قبل ستة أشهر، وهو تطور إيجابي آخر. وينبغي أن تستمر هذه التحسينات في أساليب العمل.

وترحب إندونيسيا بالقرار ٣٠٥/٧٠ الذي يبني على القرار ٣٢١/٦٩. فهو يفتح آفاقا جديدة، خاصة فيما يتعلق بشفافية ومساءلة مكتب رئيس الجمعية العامة، وهو ما نؤيده بقوة. مع ذلك، وإذ نرحب بإنشاء التدابير مثل أداء اليمين ومدونة السلوك وحفظ السجلات والإقرارات المالية، فإن من الأهمية بمكان أيضا أن تتوفر لمكتب الرئيس ميزانية كافية، فضلا عن الموارد البشرية اللازمة لضمان أداء عمله بصورة أمثل، على أن يشمل ذلك جهود النشر الفعال والتوعية الشاملة للجمهور.

ويتمثل الموضوع المعروض على الجمعية العامة في هذه الدورة والدورات الأخرى المقبلة في التيسير الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أما الموضوع الآخر فهو دورها في ضمان إيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وإيجاد الحلول السياسية عبر إدخال تحسينات في الشراكات الإقليمية وآليات الأمم المتحدة على النحو الذي شددت عليه الاستعراضات الرئيسية الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة للسلام، وهيكل بناء السلام، وخطة المرأة والسلام والأمن.

وهناك العديد من الضرورات الأخرى الهامة التي يرتبط بعضها بعضا، مثل التصدي الفعال لمحنة ٦٥ مليون شخص من المشردين حاليا في جميع أنحاء العالم. وينبغي عمل الكثير وعلى وجه السرعة وبصورة تعاونية. وإن للجمعية العامة دورا خاصا تضطلع به في المساعدة على التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها، غير أنه لن يتسنى لها أن تكون من القوة والفعالية إلا بواسطة الدعم المالي والسياسي الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى لجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية. ولنعمل معا على تمكين الجمعية من أداء دورها كاملا.

وسوف يواصل وفد إندونيسيا العمل بلا كلل في الفريق العامل المخصص والمنتديات الأخرى للإسهام في الخطوات التي من شأنها أن تعزز الجمعية العامة وآلياتها بصورة مجدية، فضلا عن دعم تلك الخطوات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.